

فلسطينيات يكافحن لتفعيل قانون الأسرة وحمايتهن من الانتهاكات

مجرد شبهة أو سوء فهم كافيان لارتكاب جريمة شرف في فلسطين



عززت قضية قتل الفتاة الفلسطينية إسراء غريب، على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف، الحاجة الملحة إلى تفعيل قانون الأسرة، للحد من العنف ضد النساء في المقام الأول وحماية الضحايا ومساعدتهن.

عزة - تكافح ناشطات في منظمات نسوية فلسطينية للضغط من أجل تعديل قانون العقوبات المحلي سعياً لضمان الحماية ووقف ما تسمى بجرائم الشرف في حق النساء.

وتريد المنظمات النسوية من السلطة الفلسطينية تفعيل تطبيق قانون الأسرة بما يضمن التدابير اللازمة لحصول المرأة على الحماية من أعمال القتل والعنف التي يرتكبها أزواجهم وأقاربهم في حقهن، ويضع حداً لحالات التحرش بمختلف أنواعه ضد المرأة في المجتمع.

وسلطت حادثة مقتل فتاة من الضفة الغربية على خلفية ما يسمى بـ"قضايا الشرف" أخيراً، الضوء على القصور في قانون العقوبات الفلسطيني، وفجرت حالة غضب عارمة مطالبة بتحسين وضع المرأة وتمكينها من نيل حقوقها والتصدي لحالات التعنيف النفسي والجسدي والاقتصادي التي تتعرض لها.

الفلسطينيات خاضعات لشروط خاصة تستدعي تحركاً واعياً بسياقهن كنساء يقبعن في ظل مجتمع ممزق

حقوق تراوح مكانها رغم المطالب

اعتداء يمس بجسد الإنسان أو عرضه". ووفق الخبير القانوني الفلسطيني فيان الخلل يكمن في التطبيق وهذا له اعتباراته الخاصة التي يسوقها القانونون على تطبيق القانون، واستناداً للقاعدة الشرعية "درء المفسدات أولى من جلب المصالح"، والتي تقضي في بعض الأحيان بأن تعطيل النص أولى من إعماله، والغاية من ذلك المحافظة على النسيج الاجتماعي وستر الأعراض.

ويشير إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شرقي محافظ تحكمه المبادئ الإسلامية والعادات والتقاليد أكثر مما تحكمه النصوص، وهو ما جعل لرجال الإصلاح دوراً هاماً وبارزاً في مثل هذه القضايا، فتمتدح التوصل إلى حلول بين الفرقاء أو إلى مصالحته، نجد لدى القانونيين على أعمال القانونيون ليونة في التعامل مع هذه الحالات.

ويقول الخبير القانوني عبدالله محمد "إن القانون الفلسطيني لم يكن بمعزل عن المنظومة التشريعية في الدول المحيطة بل هذا المشرع الفلسطيني حذو الكثير من التشريعات التي اتجهت نحو تجريم أي اعتداء يمس كرامة الإنسان وشرقه".

ويضيف لكن ظل مفهوم جرائم الشرف واسعاً لم يتطرق إليه أحد، حيث نصت القوانين بتجريم الأفعال التي تمس شرف الإنسان دون أن تحدد المعيار الواضح الذي يميز تلك الجرائم عن غيرها.

ويوضح محمد أنه "عند سماع لفظة جريمة شرف يتبادر إلى ذهن المرء للوهلة الأولى أن هناك اعتداء على كرامة الإنسان التي تمس جسده وعرضه التي حرم الدين الإسلامي الاعتداء أو الإطلاق عليها وأمر باجتناب المس بهما، فيما أن النصوص الصريحة في القانون الفلسطيني نصت على عقوبات رادعة لكل

والقمع الذكوري الداخلي. وتضيف الناشطة النسوية أن "قضية أمن وكرامة النساء في فلسطين تتعدى النساء وحدهن، وإن عليهما ألا تنسك الضحية وحدها بل أن تكون أولوية في جوهر الخطاب التوعوي والفعل السياسي التحرري الفلسطيني".

وتتناضل منظمات حقوق المرأة من أجل إصدار قانون شامل للعنف الأسري منذ عام 2007، فيما تراجع السلطة الفلسطينية مشروع قانون لحماية الأسرة منذ عام 2016.

ويطالب حقوقيون بأن يحدد قانون العنف الأسري التزامات السلطات بمنع العنف، وحماية الضحايا، ومحاكمة المعتدين، بما يشمل ذلك تدريب الشرطة على كيفية التعرف على العنف الأسري والتدقيق فيه، وإجراء التحقيقات بشكل مناسب.

وعن حملة "طالعات" تقول أسعد "إن الحملة عبارة عن مبادرة لمجموعة من النساء الفلسطينيات ضد قتل النساء والفتيات والعنف الممارس ضدهن في المجتمع المحلي، بما في ذلك أشكال مختلفة من التعنيف الجسدي والنفسي والاقتصادي وغيره".

وتوضح أن الحملة لاقت استجابة واسعة من الكثير من شرائح المجتمع الفلسطيني وحتى العربي في إسرائيل إذ جرى تنظيم فعاليات متزامنة في رفح ورام الله والقدس وبيافا والطيبة وبيروت.

وتؤكد أسعد أن حملة "طالعات" جاءت ضمن إطار وطني نسوي فلسطيني وهو أمر ضروري وملح لكون النساء الفلسطينيات خاضعات لشروط خاصة تستدعي تحركاً واعياً بسياقهن كنساء يقبعن تحت واقع استعماري، وفي ظل مجتمع ممزق ومشرذم ينهشه العنف

واصطفت الناشطة نجاح عياش مع عشرات من النسوة في رفح جنوب قطاع غزة، ضمن نشاط نسوي نظم في عدة مدن فلسطينية بشكل متزامن يندد بقتل النساء والعنف الممارس ضدهن.

وتقول عياش وهي تشغل منصب مديرة مركز البرامج النسائية في غزة لوكالة الأنباء الألمانية، إن "تعنيف النساء ليس نتاج أحداث فردية جنائية، بل نتيجة منظومات من العنف والفساد البيوي المتجذر في المجتمع الفلسطيني".

وتوضح أنها تستقبل في مكتبها عشرات النسوة المعنفات أسبوعياً سواء من قبل أزواجهن أو أبائهن أو حتى أبنائهن لكن شكواهن تظل حبيسة الأدراج خوفاً من القتل أو الانتقام في حال تم كشفها أمام الرأي العام.

وتشير إلى أنه رغم انضمام فلسطين إلى العديد من المواثيق والاتفاقيات

نصائح

كم عدد المرات المناسب لتنظيف مثالي للمنزل

المثل تنظيف المنزل هاجسا يؤرق جميع ربوات البيوت خاصة العاملات، لذلك حاول الخبير في أعمال التنظيف من شركة آدماستر بول موريس مساعدة النساء على وضع جدول يحدد عدد المرات المناسب لتنظيف مثالي لمختلف مرافق المنزل.

وقال موريس "رغم أن المراحيض غالباً ما تكون الجزء الأكثر قذارة في المنزل، إلا أنها ليست قذرة كما نظن لأنه يسهل تنظيفها دون عناء"، ولهذا السبب نصح بتنظيف المراحيض مرة واحدة في الأسبوع باستخدام مبيض أو مطهر يكفي للحفاظ على مستويات صحية جيدة.

أما في ما يتعلق بأسطح المطبخ فقد نصح موريس بتنظيفها عند كل استعمال، مما يساعد في تقليل أعباء التنظيف على المدى الطويل.

ونبه الخبير البريطاني إلى أن السجاد يحتوي على الكثير من البكتيريا، وليس هذا فحسب، بل غالباً ما تكون موطناً لأمراض أخرى مثل عث الغبار والأغنام والنحل.



كما تستعد محافظة الغابات هي الأخرى لاستدعاء النساء الريفيات المنتجات اللواتي يتمتعن بمستوى دراسي يسمح لهن باستحداث مؤسسة مصغرة، وهذا في مختلف التخصصات الحديثة المذكورة سلفاً بهدف مساعدتهن على تجسيد حلمهن، وفق ما ذكرته بوقفة.

وعلى الرغم من الحملات التحسيسية التي تبادر بها الجهات المعنية بدعم المرأة الريفية، إلا أن عدد المشاركات في مختلف الدورات التكوينية وكذلك المعارض يبقى قليلاً جداً، مقارنة بالعدد الحقيقي للنساء الريفيات المنتجات والناشطات بالولاية في مختلف التخصصات أبرزها الفلاحة المعيشية مثل زراعة الخضار والأشجار المثمرة، وكذلك تربية الدواجن والأبقار والأغنام والنحل.

طموح المرأة الريفية المنتجة في الجزائر تكبحه بيئتها المحافظة

مشروعها أمر مرفوض بالنسبة إلى الكثير من العائلات المحافظة في البلدية، والتي لا تقبل فكرة مشاركة بناتها في المعارض أو أي فعاليات يمكن أن تفتح لها أبواباً لتطوير عملها وتسويق منتجاتها.

وأوضحت قائلة "حتى النساء اللواتي يُسمح لهن بالمشاركة في دورات تكوينية عادة ما يكن مصحوبات إما بالإخوة أو والديهن أو الأزواج الذين لا يبدون موافقتهم إلا بعد حصولهم على كافة التلميحات المتعلقة خاصة بتوفر محيط محترم بحسب منظورهم الخاص".

وتضيف رئيسة خلية دعم المرأة الريفية "لحسن الحظ أن هذه الظاهرة بدأت في التراجع نوعاً ما خلال السنوات الأخيرة، وخاصة أن نسبة من النساء الريفيات المنتجات تمثل شابات جامعات ينحدرن من أسر ريفية اخترن مواصلة مسيرة عائلاتهن والعمل في المجال الفلاحي".

وأكدت الأرقام التي كشفت عنها رشيدة بوقفة رئيسة مكتب محافظة الغابات، هذا الأمر، حيث أفادت بأن عدد النساء اللواتي استدن من دعم في إطار برنامج التنمية الريفية الممول من قبل الصندوق الوطني للتنمية الريفية قدر به 24 امرأة ريفية وهذا منذ سنة 2002 وإلى غاية 2009، مقابل استفادة 25 امرأة من دعم مماثل خلال سنة 2018 فقط.

وقالت بوقفة إن هذا الدعم الذي كان مرفوقاً بضمان تكوين للمستفيدات في مجال تخصصهن؛ توزيع خلايا نحل جاهزة وكذلك شتلات أشجار مثمرة، وهو التخصص الأكثر انتشاراً بالمحافظة خاصة الجهة الشرقية منها، بالنظر إلى طابع الولاية المختصة في زراعة الحمضيات، مشيرة إلى أن محافظة الغابات مستعدة لتغطية جميع الطلبات المودعة لديها.

وأشارت مركات تبا إلى أن خلية دعم المرأة الريفية، خصصت حيزاً هاماً من برنامج عملها لتنظيم دورات تكوينية تكفل بشهادات معتمدة لمساعدة المستفيدات منها على الحصول على الدعم المالي الذي تقدمه مختلف أجهزة التشغيل، بهدف مساعدة النساء الريفيات خاصة خريجات الجامعات اللواتي اخترن

الجزائر - تطمح العديد من النساء الريفيات المنتجات بمحافظة البلدية في شمال الجزائر، وخاصة الشابات، إلى تحقيق حلمهن في إنشاء مؤسسة مصغرة متخصصة في مجال فلاحي معين يتماشى مع معارفهن المكتسبة، إلا أن هذا الطموح -وفق وكالة الأنباء الجزائرية- غالباً ما يصطدم بعادات وتقاليد محافظة لا تزال سارية على مستوى المناطق الجبلية.

تقول رئيسة خلية دعم المرأة الريفية بغرفة الفلاحة، زينب العالية مركات تبا، إن حلم الخروج من المنزل وتلقي تكوين يكفل بشهادة معتمدة تساعد المرأة الريفية المنتجة في الحصول على دعم لتجسيد



تقاليد لاتزال سارية